بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
الديوان

بيان عن اجتماع مجلس الحكومة
المنعقد بتاريخ 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020)

*_*_*

I- قدم كل من السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والسيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي عرضا حول ورش الإصلاح الجامعي.

II- صادق المجلس على مشاريع النصوص التالي بيانها :

- **مشروع قانون :**

- **مشروع قانون رقم 53.19** يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين وبسن أحكام انتقالية واستثنائية خاصة باكتساب صفة محاسب معتمد.

- **مشاريع مراسيم :**

1. **مشروع مرسوم رقم 2.19.1107** بتغيير المرسوم رقم 2.19.795 بتاريخ 9 صفر 1441 (8 أكتوبر 2019) بتحديد تأليف اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتنظيمها وكيفيات سيرها.

2. **مشروع مرسوم رقم 2.19.1084** بتغيير المرسوم رقم 2.05.1229 بتاريخ 5 ربيع الآخر 1427 (3 ماي 2006) بمنح تعويض عن حصة التكوين للصناع التقليديين الذين يقومون بمهام التكوين بمعاهد ومراكز التكوين التابعة لقطاع الصناعة التقليدية.

- **اتفاق دولي :**

- **اتفاق** متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، الموقع من طرف المملكة المغربية في 25 يونيو 2019.

- **مشروع قانون رقم 77.19** يوافق بموجبه على الاتفاق المذكور.

تم تقديمها تمهيدا لعرضها على مجلس وزاري مقبل.

III- تطبيقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، وافق المجلس على مقترحات تعيين في مناصب عليا، ويتعلق الأمر بـ :

- **تعيين** مدير صندوق تمويل الطرق ؛
- **تعيين** مدير التعاون والارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التربية الوطنية ؛
- **تعيين** مدير الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التربية الوطنية ؛
- **تعيين** مدير المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الدار البيضاء - سطات ؛
- **تجديد تعيين** مديرة المرأة بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

*_*_*

وبعد انتهاء أشغال مجلس الحكومة، عقدت الحكومة اجتماعا خاصا لدراسة اثني عشر مقترح قانون تقدم به أعضاء البرلمان، وتحديد موقفها في شأنها. وقد قررت الحكومة بهذا الخصوص قبول مقترحي قانونين من حيث المبدإ مع تدقيق مقتضياتهما بتنسيق مع القطاعات المعنية، وعدم قبول مقترحات القوانين العشرة الأخرى.